



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

مبادئ إرشادية حول  
تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير  
المصرفية في الدول العربية

صندوق النقد العربي

أبريل 2021

## تمهيد

أهمية القطاع المصرفي في القطاع المالي للدول العربية لا تقلل من أهمية القطاعات المالية غير المصرفية الأخرى، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي في الدول العربية. كما يلعب دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة، بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية. كما أن للمؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وشركات التمويل الجماعي. إذ تقوم هذه المؤسسات بتوسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

على مستوى العالم، قدّر مجلس الإستقرار المالي مجموع الأصول المالية غير المصرفية (بما في ذلك صناديق التقاعد وقطاع التأمين) بحوالي 200.2 ترليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019، ليشكل بذلك ما نسبته 50 في المائة تقريباً من مجموع أصول المؤسسات المالية في عام 2019. بالتالي يفترض الإهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية، إضافة إلى أهمية تعزيز وعي السلطات الرقابية بأنشطة هذه المؤسسات وتربطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس إلى إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر اتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

في ضوء ما تقدم، وحرصاً من صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، ولتعزيز الإهتمام بالقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، ودوره في الشمول المالي والتنمية الإقتصادية، وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها، تم إصدار المبادئ الإرشادية التالية حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية. لا بد من التنويه أن تطبيق هذه المبادئ يخضع لحالة كل مصرف مركزي على حده، وأهدافه الواردة في نظامه الأساسي، بما يُراعي المنظومة التشريعية والقانونية في كل دولة، والمهام المناطة بالسلطات الإشرافية الأخرى.

## مبادئ إرشادية حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية

### المبدأ (1)

التنسيق بين السلطات الإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعال، وأن تتوفر لدى الجهة الإشرافية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الاستقرار المالي.

### المبدأ (2)

في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهتم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي.

### المبدأ (3)

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاحترازية الجزئية والكلية. إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الاحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها.

### المبدأ (4)

قيام المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، لوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشرافه أو يشترك بالإشراف عليها، وتوفير الأطر التشريعية الملائمة التي تعزز من قدرته على تقييم مخاطر هذه المؤسسات.

## (5) المبدأ

قد يكون من المناسب لإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل<sup>1</sup> Shadow Banking)، القيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره.

## (6) المبدأ

تشكيل لجنة متخصصة تحت رئاسة المصرف المركزي وعضوية الجهات الرسمية والهيئات الإشرافية المعنية، للنظر في توصيات المصرف المركزي بخصوص الدراسة المُشار إليها في المبدأ (5) أعلاه، والبحث في إمكانية تذليل أي عوائق قانونية أو تنظيمية تحول دون توسيع المظلة الإشرافية للمصرف المركزي، لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية.

## (7) المبدأ

تحديد التوجه والهدف والنموذج الإشرافي للمصرف المركزي في الإشراف على كل قطاع من القطاعات المالية غير المصرفية، وتحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع وتحديثها بشكل مستمر، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط التعافي، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية.

## (8) المبدأ

من المناسب وجود وحدات تنظيمية داخل المصرف المركزي، متخصصة في الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية (التي تخضع أو يُفترض أن تخضع لإشرافه) حسب طبيعة نماذج أعمالها.

---

<sup>1</sup> في هذا الخصوص، يُمكن الرجوع إلى ورقة "الرقابة على صيرفة الظل" الصادرة في عام 2014 عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية-صندوق النقد العربي:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D.0-الظل.pdf>

## (9) المبدأ

إعتماد خطط منهجية حول تنفيذ التفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها. أما بالنسبة للمؤسسات المالية التي لا تخضع لإشراف المصرف المركزي، التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى لتوفير المعلومات اللازمة للمصرف المركزي لقياس مخاطرها بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

## (10) المبدأ

مع مراعاة ما ورد في المبدأين (1) و(2)، قيام إدارة الاستقرار المالي في المصرف المركزي بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل كحد أدنى (حسب ما ينطبق):

- أ. إعداد تقرير الاستقرار المالي.
- ب. القيام باختبارات الأوضاع الضاغطة.
- ج. إحتساب هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB).
- د. تطبيق أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات المالية.
- هـ. إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، مثل وضع حدود لنسبة عبء الدين (DBR).

## (11) المبدأ

التشاور بين المصرف المركزي والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية حول إمكانية إصدار منهجية لتحديد والتعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً.

## (12) المبدأ

النظر في وضع الأطر الملانمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي.

### **(13) المبدأ**

إيجاد الآليات المناسبة داخل المصرف المركزي لتوفير البيانات الدقيقة والإفصاحات اللازمة عن القطاع المالي غير المصرفي<sup>2</sup>، بما يمكن من تعزيز فعالية السياسات النقدية والإحترازية الكلية وتقييم المخاطر في النظام المالي.

### **(14) المبدأ**

تعزيز دور إدارات الشمول المالي في المصارف المركزية لتمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من أداء الدور المأمول لها في تعزيز الشمول المالي.

### **(15) المبدأ**

شمولية نطاق حماية المستهلك المالي في المصارف المركزية بحيث تغطي كافة عملاء القطاع المالي غير المصرفي، وإلزام مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بإنشاء وحدات شكاوي، وتطبيق التعليمات في هذا الشأن.

### **(16) المبدأ**

حصر الدروس المستفادة من الأزمات المالية والإقتصادية من قبل المصرف المركزي (مثل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية العالمية لعام 2008) بخصوص أثرها على القطاع المالي غير المصرفي.

### **(17) المبدأ**

تطوير مؤشرات أداء جزئية وكلية للمؤسسات المالية غير المصرفية حسب طبيعة كل مجموعة ضمن القطاع، بحيث يتم نشر المؤشرات الكلية بشكل دوري، على أن تشمل المؤشرات بحد أدنى مؤشرات السلامة المالية وفق ما يصدر عن المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الخصوص.

<sup>2</sup> بيانات مثل: حجم السيولة، حجم الإئتمان الممنوح، أسعار الفائدة على التسهيلات، التسهيلات الإئتمانية المتعثرة وغيرها.

### **(18) المبدأ**

تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي غير المصرفي، وتشجيع التحول المالي الرقمي وحلول الابتكارات في المنتجات المالية غير المصرفية، وإيجاد فرص تطويرية واستثمارية في مجالات التقنيات المالية، لتعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص.

### **(19) المبدأ**

الاهتمام ببناء القدرات لدى القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك تطوير قدرات العاملين في إدارات الرقابة والتفتيش على القطاع المالي غير المصرفي.

### **(20) المبدأ**

عقد اجتماعات تشاورية دورية بين المصرف المركزي والجهات الرسمية والهيئات المعنية وجمعيات القطاع المالي غير المصرفي (أو ممثلين عن القطاع)، لبحث التحديات التي يواجهها القطاع.

### **(21) المبدأ**

المتابعة المستمرة لما يصدر عن المؤسسات الدولية المختصة حول المواضيع المرتبطة بالقطاع المالي غير المصرفي، مثل: الرقابة المالية، وإدارة المخاطر، والمعايير المحاسبية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي، وتداعيات تغير المناخ، والتمويل المسؤول. ودراسة مدى الحاجة إلى قيام المصرف المركزي (بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) بإصدار التشريعات أو التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

### **(22) المبدأ**

إيجاد أطر مناسبة لكيفية التعامل مع حاجة القطاع المالي غير المصرفي للسيولة الطارئة، سواءً كان ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة أو من خلال الإقتراض من البنوك.

### **(23) المبدأ**

النظر في توقيع مذكرات تفاهم بين المصرف المركزي (بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) مع السلطات الإشرافية في الدول الأخرى، عند وجود فروع لمؤسسات مالية غير مصرفية خارج الدولة.

## المبدأ (24)

للمصارف المركزية تقدير ما ينطبق من المبادئ السابقة على المؤسسات المالية غير المصرفية المملوكة أو المساهمة بها الدولة، مثل: صناديق التقاعد، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومؤسسات ضمان الودائع، وغيرها. وللمصارف المركزية كيفية تقدير التعامل مع هذه المؤسسات أو المخاطر التي قد تنشأ عنها.